«نعمل للحفاظ على القطاع الصحي لكي يحافظ بدوره علينا»

رئيس الجمهورية لوفد نقابات المهن الصحية: وضع لبنان على خارطة الدول الحديثة يتطلب العناية بالقطاع الصحي والإستشفائي

إعتبر رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون ان السياحة الطبية هي من اهم الميادين التي من شأنها المساهمة في الإنعاش الاقتصادي للبنان، معتبراً أن قطاعنا الطبي والإستشفائي متقدم ومتين، «والأكيد ان القطاع الصحي هو من ضمن الإصلاحات المطلوبة».

وقال الرئيس عون: «إذا كنا مصممين على وضع لبنان على خارطة الدول الحديثة والمتجددة من ناحيتي السياسة والعدالة، فيجب علينا إيلاء القطاع الصحي والإستشفائي نفس مستوى العناية والتجديد».

كلام الرئيس عون جاء في خلال استقباله بعد ظهر ١٢ آذار في قصر بعبدا، وفداً من جمعية نقابات المهن الصحية في لبنان، برئاسة رئيس الجمعية البروفسور يوسف البخاش.

في مستهل اللقاء، تحدث البروفسور البخاش باسم الوفد فقال: «... نحن نمثل أحدى عشر نقابة وجمعية من مختلف القطاعات الصحية، ونؤكد لكم من دون إستثناء اننا على إستعداد لتسخير كل قدراتنا لخدمة الوطن.»

أضاف: « منذ الإنهيار المالي الكبير، وإنفجار مرفأ بيروت فجائحة كورونا وصولا الى العدوان الإسرائيلي الأخير، عملنا جميعا منفردين او كنقابات، في حالة طوارئ للحفاظ على مجتمعنا الصحي كما على البنية التحتية للقطاع الإستشفائي والطبي، مقدمين كافة الخدمات.»

وقال: «كل نقابة من بيننا تعمل بطريقة عامودية ضمن نظامها الداخلي الخاص، لكننا معا، نعمل بطريقة افقية على مستوى القطاع الصحي ككل وعلى مساحة الوطن. ونحن نعمل على مشاريع ثلاثة: أولها إطلاق تنظيم السياحة الطبية في لبنان الذي كان رائدا فيه، وثانيا هو مشروع اكاديمي وعلمي يتضمن ابحاثا تتمحور حول كيفية النهوض بالقطاع الصحي على مدى ربع قرن، وسنعمل على وضع الوثيقة التي ستصدر عنه بتصرفكم وبتصرف رئاسة الوزراء والوزارات المعنية، والمشروع الثالث والأخير هو تنظيم مؤتمر طبي مشترك للدول الفرانكوفونية في لبنان لنظهر للعالم صورة لبنان الطبية والعلمية الحقيقية.»

وختم بالقول: «نكرر لفختامكم اننا مستعدون لتسخير كافة طاقاتنا لتكون ضمن المشروع الإصلاحي الذي اطلقتموه في خطاب القسم.»

رد الرئيس عون

ورد الرئيس عون، مرحبا بالوفد، وشاكرا لأعضائه تهنئتهم له، مشددا على أهمية التضامن بين مختلف النقابات والجمعيات التي تعنى بالقطاع الطبي. واعتبر ان السياحة الطبية هي من اهم الميادين التي من شأنها المساهمة في الإنعاش الاقتصادي للبنان، **لا سيما وان القطاع الطبي والإستشفائي يتميز بعراقة ومكانة عالية من الجودة يشهد لها العالم**. وقد حافظ على مكانته رغم الظروف الصعبة، التي اجتازها لبنان.

وقال رئيس الجمهورية: «انا اعرف كم تعني الطبابة للإنسان، هي العنصر الإساسي والحيوي له. ولقد عشت هذا الأمر عن كثب في الجيش. وأقول ان حرصي على تأمين الطبابة كان له دور هام في الحفاظ على متانة الجيش وصلابته. فالإنسان يمكنه ان يتساهل في شؤون المأكل والملبس، لكنه لا يمكنه التهاون ولا التغاضي عن الطبابة لنفسه ولأقرب اقربائه»، مشيرا الى «اننا نعمل للحفاظ على قطاعكم لكي تحافظوا بدوركم علينا.»

وتابع: «قطاعنا الطبي والإستشفائي متقدم ومتين، قد ينقصه بعض التنظيم والشفافية مع المريض. والأكيد ان القطاع الصحي هو من ضمن الإصلاحات المطلوبة، ونحن الى جانبكم.» وقال: «الصعوبات التي مررنا بها كلها كانت بالغة القسوة على الجميع، لكنكم صمدتم وبقي قطاعكم واقفا على رجليه، وهذا دليل انكم قادرون على النهوض من جديد وبالصلابة عينها. **وإذا كنا مصممين على وضع لبنان على خارطة الدول الحديثة والمتجددة من نواحي السياسة والعدالة، فيجب علينا أيضا إيلاء القطاع الصحي والإستشفائي نفس مستوى العناية والتجديد، والمهم ان نضع نصب أعيننا المصلحة العامة**. ونحن لا تنقصنا الطاقات البشرية والعلمية التي تضاهي اعلى النسب العالمية. وابناؤنا في الخارج يحلقون في اعلى المراتب العالمية، فلا ينقصهم أي شيء لكي يبدعوا في قطاعكم داخل لبنان.»

وبعد ذلك دار حوار بين الحاضرين ورئيس الجمهورية تناول اوجها عدة لناحية ترسيخ لبنان كطبيب للشرق، وتأسيس مشروع حول التسعيرة الطبية وتوطيد المعايير الأخلاقية لإعادة إطلاق نهضة الاقتصاد اللبناني، إضافة الى ضرورة دعم الجهات الضامنة الرسمية لمواصلة القيام بمهامها، ووجوب إيجاد المزيد من الشفافية والثقة لترسيخ السياحة الطبية. **وإقرار مشروع قانون محاربة الأرباح غير المشروعة الذي تقدمت به نقابة المستلزمات الطبية، ومكافحة الأطباء غير الشرعيين وغير المسجلين في النقابات المختصة**، وتأمين حماية اكبر لنقابة المختبرات الطبية من الدخلاء على المهنة وبعض المنظمات غير الحكومية الذين يسيئون الى المهنة ويساهمون في إعطاء المواطنين نتائج غير موثوقة. وأخيرا وضع المراسيم التنظيمية لبعض القوانين الخاصة بالمهنة التي تم إقرارها ولم تنفذ حتى الآن بسبب غياب المراسيم التنظيمية.

وقد ضم وفد نقابات المهن الصحية، نقباء: اصحاب المستشفيات، أطباء لبنان في بيروت واطباء لبنان في طرابلس، والصيادلة، وأطباء الاسنان في بيروت، وأطباء الاسنان في طرابلس، والمعالجين الفيزيائيين، والممرضات والممرضين، وأصحاب المختبرات الطبية، وأصحاب مختبرات الاسنان، والمهن البصرية، والنفسانيين، واخصائيي التغذية، والقابلات القانونيات، ومستوردي التجهيزات الطبية.

اجتماع مشترك لوزيري الصحة والعمل مع الجهات الضامنة

في ١٨ / ٣/ ٢٠٢٥، عقد وزير الصحة العامة الدكتور ركان ناصر الدين اجتماعًا مشتركا مع وزير العمل الدكتور محمد حيدر في وزارة الصحة العامة، ضمّ المدير العام لتعاونية موظفي الدولة نزيه حمود وممثلي الجهات الضامنة المدنية والعسكرية وممثلين عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والطبابة العسكرية في الجيش اللبناني والأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة.

وتم في خلال الاجتماع البحث في تنسيق الجهود في مجالي الإستشفاء والدواء بما يضمن تقديم الخدمات الطبية بالنوعية الفضلى والسرعة اللازمة.

كذلك شمل البحث السبل الفضلى للاستفادة من التجربة المشتركة خلال عام ٢٠٢٤ والحفاظ على الجوانب الإيجابية المحققة خصوصا في مجال الشراء الموحد للدواء والمكننة والبروتوكولات الطبية مع المحافظة على خصوصية كل جهة ضامنة.

وردا على مداخلات الجهات الضامنة المختلفة، لفت الوزير ناصر الدين إلى أنه «سيجري الاتصالات اللازمة مع وزارة المالية من أجل إعطاء الأولوية للقطاع الصحي والإستشفائي والطبي في تسديد المستحقات».

وأكد حرص الـــوزارة على حسن التعاون من خلال مواصلة عقد الاجتماعات التنسيقية، آملا أن «تعكس هذه المرحلة الجو الجديد في البلد وأن تسهم في تطوير الخدمة الصادقة للصحة العامة».

من جهته، أكد الوزير حيدر التعاون البناء بين وزارة الصحة كجهة صحية راعية وبين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كجهة ضامنة مستقلة ترعى شريحة واسعة من اللبنانيين وتسعى لتأمين أفضل الخدمات لهم.

اجتماع في وزارة العمل وخطوة للتخفيف من الأعباء عن المرضى

في ١٢آذار، رأس وزير العمل محمد حيدر في مكتبه في الوزارة إجتماعاً ضمّ مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي، وممثلين عن المستشفيات الجامعية الكبرى في لبنان.

وكان الهدف تقريب وجهات النظر بين الطرفين، لانطلاقة جديدة في التعاون بين الضمان وهذه المستشفيات الرائدة في المجال الصحي لا سيما في ضوء التعريفات الجديدة التي أقرها الضمان الاجتماعي، إن في موضوع الأعمال الجراحية المقطوعة أو كافة الاعمال الاستشفائية غير المقطوعة التي أقرّها مجلس ادارة الضمان.

واعتبر حيدر ان هذا يشكّل خطوة يؤمل منها التخفيف من الأعباء عن كاهل المرضى المضمونين.

العلاقة مع الضمان بين وزير العمل ونقابة المستشفيات

في ٧ آذار، استقبل وزير العمل محمد حيدر وفداً من نقابة المستشفيات في لبنان برئاسة النقيب سليمان هارون الذي اطلعه على أوضاع المستشفيات في ظل الظروف الراهنة. كما جرى بحث في عطاءات االصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وضرورة معالجة بعض القضايا العالقة بين الضمان والمستشفيات.

حيدر معلناً التوقيع على التعريفات الجديدة للضمان: سنستطيع تغطية جزء أكبر من التكلفة الإستشفائية

في ٢٦ آذار، عقد وزير العمل محمد حيدر مؤتمرًا صحافيًا في مكتبه في الوزارة، بحضور مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي، ونائب رئيس مجلس إدارة الضمان غازي يحيى، ونقيب اصحاب المستشفيات الخاصة المهندس سليمان هارون. تناول فيه الإجراءات التنظيمية الجديدة في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التقديمات الصحية للمضمونين، وآليات تحسين الخدمات وتطوير الأداء في وزارة العمل.

وبدأ حيدر المؤتمر بالقول:» ما يهم المواطنين بعد الأزمة الاقتصادية التي مررنا بها هو الضمان الاجتماعي، حيث وصلنا الى مرحلة اصبح فيها الضمان يغطي جزءاً بسيطاً من الفاتورة والتغطيات الاستشفائية، حالياً ومن خلال ورشة عمل قمنا بها مع الضمان، تواصلنا بالوقت ذاته مع نقابة المستشفيات للإتفاق على خطة عمل هدفها واحد وهو تسهيل أمور المواطن من خلال تقديم الخدمة المطلوبة بأقل كلفة ممكنة وبما يحفظ حق الجميع.» أضاف: «اليوم تم التوقيع على التعريفات الجديدة لكي نستطيع تغطية جزء أكبر من التكلفة، هناك أمور سيصار الى تغطيتها من ٦٠ الى ٨٠ في المئة من الأسعار الفعلية وبذلك ستعود الأمر بنسبة كبيرة كما كانت عليه في السابق على مستوى الفاتورة الصحية والطبية. خلال هذه الفترة تُغطى الأدوية والعمليات الجراحية، أما بالنسبة للمستلزمات الطبية لم يُبت الأمر بها، وهناك لجان مكلفة بدراسة هذا الأمر وخلال الأشهر المقبلة تكون هذه المشكلة قد حلّت. هناك أمور لها علاقة بدفع الاشتراكات في الضمان حيث بات باستطاعة المواطن، أو رب العمل، دفع الاشتراكات من خلال الشركات المالية او المصارف وهذا يسهّل الأمور لكي تدفع كل الاشتراكات. هناك مشكلة تواجه الناس من خلال براءة الذمة، نتيجة عدم وجود «داتا» واضحة للاشتراكات ما قبل عام ألفين، ونتيجة صعوبة العودة للماضي هناك مشروع قانون سترفعه وزارة العمل للحكومة ومجلس النواب حتى نعفي الديون حتى العام ألفين لتسهيل الحصول على براءة الذمة المالية. كما اننا نعمل على رفع التعويضات العائلية من الضمان والتغطية الصحية، وهذا الأمر في الأسابيع المقبلة يُقرّ عبر مجلس ادارة الضمان. أما بالنسبة للعلاقة بين الضمان ونقابة أصحاب المستشفيات، فقد حصل حوار صريح في اجتماع عقدناه حول كل القضايا، واتفق على التعاون لتسهيل امور المواطنين».

وعما الذي سيتغير في الضمان قال حيدر: «بدءاًمن الاسبوع الحالي سنبدأ نلمس تغيّرات، حول نسبة التغطيات للعمل المقطوع وغير المقطوع، وسيشعر المواطن بالفرق، لأننا سنعود الى حد ما كما كان عليه الأمر قبل الأزمة، واتفقنا على طريقة الدفع بين الضمان والمستشفيات من خلال سلف سريعة.»

ورداً على سؤال قال: «كان هناك اجتماع منذ أسبوعين بين الضمان والمستشفيات الجامعية في الوزارة لبحث طريقة العمل بينهما، لأن هذه المستشفيات لها خصوصية معينة حول التغطية، والضمان يراعيها في بعض هذه الأمور» .

كركي

ثم شرح كركي بعض الالتباسات المتعلقة بالدواء وتغطية الضمان له وللعمليات الجراحية المقطوعة، مشدداً على ان «تغطية الضمان أصبحت من الشهر العاشر من العام الماضي ٩٠ في المئة للعمليات المقطوعة، كما أخذنا منذ أسبوعين قرار بتغطية الاعمال غير المقطوعة وصادق معالي وزير العمل على هذا القرار».

ولفت الى ان «تغطية الضمان ستكون للدواء الأقل ثمناً، وتدريجياً سنخفف كل الأعباء عن المواطنين».

وأشار إلى أنه «سيتم دراسة قرار مع وزير العمل يقضي بأن تتولى الجهات الخاصة دفع اشتراكاتها بدلاً من المؤسسات المالية والمصارف في الأيام القليلة المقبلة، بالإضافة إلى أمور أخرى تتعلق بأصحاب العمل والعمال». وذكّر بأن «وزير العمل يصادق على القرارات التي هي بحاجة إلى مصادقة»، لافتًا إلى أن "هذه القرارات تتضمن جوانب مهمة تتعلق بتطوير وتحسين نظام الضمان الاجتماعي، بما في ذلك الإجراءات الخاصة بتسهيل دفع الاشتراكات وتقليل الأعباء على الأفراد والمؤسسات.

الرئيس عون التقى وفداً من نقابة صيادلة لبنان برئاسة سلوم

في ١٨/ ٣/ ٢٠٢٥ استقبل رئيس الجمهورية العماد جوزف عون وفداً من نقابة صيادلة لبنان برئاسة النقيب الدكتور جو سلوم في قصر بعبدا.

وتوجّه سلوم بكلمة للرئيس عون جاء فيها: «أنتم الرئيس الحلم لكل مواطن بأن يتحوّل لبنان الى دولة، وكل مريض لبناني ان يستعيد حقّه بالحصول على الدواء الجيّد وكل صيدلي ان يعيش ويمارس دوره بكرامة. ان المريض منذ العام ٢٠١٩ يعاني شتّى انواع القهر، من حرمانه من الدواء المدعوم بمليارات الدولارات والذي هرّب معظمه الى الخارج بدون أي محاسبة، ثمّ من حرمانه من ادوية السرطان وتحويله الى حقل تجربة للدواء المهرّب والمزوّر والادوية المتدنيّة الجودة وغيرالحائزة على الشهادات العالميّة التي تمّ تسجيلها بالمئات في وزارة الصحّة بدون حسيب او رقيب. واعتبر ان اصلاح القطاع الصحي والدوائي هو أكثر ما يهمّ المواطن، وذلك يكون عبر الافراج عن المراسيم التطبيقيّة للوكالة الوطنية للدواء المناط بها تسجيل ومراقبة اسعار الادوية والمتممات الغذائية والتي نامت في ادراج مجلس الوزراء لاكثر من ٣ سنوات ليبقى تسجيل الادوية خاضعاً للمصالح والمنافع الخاصة، واخضاع كافة الادوية لاعادة التسجيل، ووضع سياسة دوائية قائمة على تحفيز الصناعة المحلية واعادة استقطاب المكاتب العلميّة. كذلك تحدّث عن معاناة الصيادلة والخطر المحدق بالمرضى جرّاء مخالفات الترخيص لصيدليات تحت اسماء مستعارة وآخر صيحاته لصيدلية لا تبعد إلا ٦٢ كلم عن اقرب صيدلية، وبيع الادوية والمتممات الغذائية عبر مواقع التواصل والصيدليات والاماكن غير الشرعيّة، والاعداد غير المدروسة للخريجين الصيادلة».

وفي نهاية اللقاء قدّم النقيب لفخامة الرئيس باسم الوفد، مجسّماً برونزياً عن الارزة اللبنانية.

نقيب الصيادلة: ما نحصد اليوم من فساد هو نتيجة سوء السياسات الدوائية على مر السنوات

اعتبر نقيب الصيادلة د. جو سلوم أن «ما نحصده اليوم من فساد هو نتيجة سوء السياسات الدوائية على مر السنوات، والضرر الذي حدث في المرحلة السابقة من الصعب تجاوزه».

سلوم وفي حديث اذاعي، أشار إلى أننا «شهدنا في المرحلة السابقة إغلاق أكثر من ٤٥ مكتبًا علميًا متخصصًا في مراقبة الأدوية وإحضار الدواء المبتكر، وذلك بسبب سياسة وزارة الصحة التي سمحت بدخول الأدوية غير الحائزة على الشهادات العالمية وتسجيلها بتوقيع الوزير».

ولفت سلوم إلى أن «الأضرار بالملايين فنحن بحاجة إلى مساعدات حقيقية من جهات خارجية ولكن من الواضح أن هذه المساعدات ممنوعة عن لبنان».

وأكد أن «موضوع الاستثمار في قطاع الصيدلة يجب أن يكون ضمن خطة شاملة للدولة ويشمل جميع القطاعات الصحية، بدءًا من تعزيز الصناعة المحلية والمكاتب العلمية، بالإضافة إلى التعليم والحد من عدد الخريجين، وهذه الأمور تحتاج إلى سياسة دوائية تصدر عن الحكومة اللبنانية».

وأوضح أن «نقابة الصيادلة لا تملك القدرة التنفيذية لاتخاذ القرارات التي يجب على وزارة الصحة اتخاذها، ومن الواجب على مجلس النواب إصدار قوانين مساعدة لمنع جميع أشكال بيع الأدوية والمكملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى تنفيذ صارم للقرارات من قبل وزارة الصحة».

وأكد أن «أصحاب المصالح والصيدليات التجارية يستفيدون من عدم وجود الوكالة الوطنية للدواء والمتضرر الأكبر هو المريض».

وفد من نقابة مستوردي الأدوية عند وزير الصحّة

نقابة مستوردي الأدوية وأصحاب المستودعات في لبنان
SYNDICAT DES IMPORTATEURS DE MEDICAMENTS ET DES DROGUISTES AU LIBAN
LEBANESE PHARMACEUTICAL IMPORTERS & WHOLESALERS ASSOCIATION
LPIA

في ٢٨ شباط ، قام وفد من نقابة مستوردي الأدوية وأصحاب المستودعات في لبنان (LPIA) بزيارة إلى وزير الصحة العامة ركان ناصر الدّين لتهنئته على توليه مهامّه في الحكومة الجديدة.

وعرض الوفد، خلال اللقاء، لناصرالدين عمل النقابة خلال السنوات الأخيرة، لا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على سوق الدواء في لبنان.
كذلك تطرق إلى التعاون المستمر بين النقابة ووزارة الصحّة بغية «تأمين استمرارية سوق الدواء في لبنان وتوفير الأدوية للمرضى رغم التحديات».

وناقش مع ناصر الدّين سبل إعادة تنظيم القطاع الدوائي في لبنان بما يضمن الشفافية واستقرار السوق، إضافة الى إعادة هيكلة الجهات الضامنة وتوسيع نطاق التغطية الصحية للمرضى، مشدداً على «أهميّة المحافظة على جودة الدّواء في السّوق اللبنانيّ».

هذا وأعرب الوفد لناصر الدّين عن «عزم النقابة على مواصلة التنسيق الفاعل والإيجابيّ مع وزارة الصحة العامّة، عبر استتباع الاجتماع بجلسات عمل دورية بغية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومتابعة كامل الملفات المطروحة، وإيجاد حلول عملية ومستدامة للسوق اللبناني، كما وتعزيز الأمن الدوائي في البلاد بما يخدم صحّة ومصلحة المرضى».

تطورات في علاج فيروس نقص المناعة البشرية

من بين التطورات الأكثر إثارة في علاج فيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠٢٥ تطوير أدوية طويلة المفعول عن طريق الحقن. وتوفر هذه العلاجات بديلاً للأقراص الفموية اليومية، والتي قد تشكل عبئاً على العديد من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ويتم إعطاء الأدوية طويلة المفعول عن طريق الحقن مرة واحدة في الشهر أو حتى كل شهرين، مما يسهل على المرضى الالتزام بنظام العلاج الخاص بهم.
تتمثل ميزة هذه الحقن في قدرتها على الحفاظ على قمع الفيروس بجرعات أقل. وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن الحقن طويلة الأمد فعالة مثل العلاج الفموي اليومي بمضادات الفيروسات القهقرية وقد يكون لها آثار جانبية أقل. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التطور إلى تحسين الالتزام بالعلاج وتقليل العبء العاطفي والجسدي للروتين اليومي للأدوية.
يستجيب جسم كل شخص لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية بشكل مختلف. في عام ٢٠٢٥، يتم التركيز على الرعاية الشخصية، حيث يتم تصميم خطط العلاج وفقًا للتركيبة الجينية للفرد وأسلوب حياته وعوامل صحية أخرى. تلعب دراسة علم الصيدلة الجينية، وهي دراسة كيفية تأثير الجينات على استجابة الشخص للأدوية، دورًا متزايد الأهمية في رعاية مرضى فيروس نقص المناعة البشرية. من خلال فهم الأدوية التي تعمل بشكل أفضل لكل فرد، يمكن للأطباء تخصيص خطط العلاج التي تزيد من الفعالية مع تقليل الآثار الجانبية.
بالإضافة إلى ذلك، يساعد استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي الأطباء على التنبؤ بأفضل أساليب العلاج بناءً على تاريخ المريض وبياناته. وتضمن خطط العلاج الشخصية هذه حصول الأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على الرعاية الأكثر ملاءمة وفعالية، مما يحسن نوعية حياتهم.

علاج العدوى المصاحبة والمضاعفات

إن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية معرضون لخطر أكبر للإصابة بعدوى ومضاعفات أخرى، مثل السل والتهاب الكبد وأمراض القلب والأوعية الدموية. وفي عام ٢٠٢٥، أصبح علاج هذه العدوى المصاحبة أكثر تكاملاً مع رعاية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وأصبحت الأدوية التي تستهدف فيروس نقص المناعة البشرية والعدوى الأخرى في وقت واحد أكثر شيوعًا، مما يسمح بعلاج أكثر كفاءة ونتائج أفضل للمرضى.
على سبيل المثال، أصبحت هناك لقاحات وعلاجات جديدة متاحة للوقاية من أو إدارة الأمراض المصاحبة الشائعة مثل التهاب الكبد B و C. وتتضمن برامج علاج فيروس نقص المناعة البشرية أيضًا رعاية قلبية وعائية أكثر شمولاً، نظرًا لارتفاع خطر الإصابة بأمراض القلب بين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.
في حين لا يزال علاج فيروس نقص المناعة البشرية بعيد المنال، فإن الأبحاث الجارية تقربنا من ذلك. في عام ٢٠٢٥، يحرز العلماء تقدمًا كبيرًا في فهم الفيروس وتطوير استراتيجيات للقضاء عليه تمامًا من الجسم. تظهر العديد من العلاجات التجريبية، مثل تحرير الجينات والعلاج المناعي، نتائج واعدة في التجارب السريرية. تهدف هذه العلاجات إما إلى إزالة فيروس نقص المناعة البشرية من الجسم أو «تدريب» الجهاز المناعي لمحاربة الفيروس بشكل أكثر فعالية.